

كلمة السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد
والمالية بمناسبة افتتاح أشغال الملتقى المنعقد
تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك
محمد السادس نصره الله حول موضوع:
"النموذج التنموي المغربي للدخول النهائي ضمن
الدول الصاعدة"

الصخيرات يومي 2 و3 يونيو 2016

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدة رئيسة الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب،

السادة الرؤساء المدراء العاميين، والمدراء العاميين، والمدراء.

السيدات والسادة الخبراء و ممثلي المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية،

يُسعدني أن أرحب بكم بدوري في هذا الملتقى الدولي الهام الذي يحظى

بالرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي

تنظمه جمعية أعضاء المفتشية العامة للمالية بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية،

حول موضوع " النموذج التنموي المغربي للدخول النهائي ضمن الدول الصاعدة".

ويأتي تنظيم هذا الملتقى، في إطار التفاعل مع الخطاب الملكية السامية

الأخيرة، والتي تطرق من خلالها جلالته لمجموعة من القضايا التي تُسائل

نموذجنا التنموي الذي بلغ مرحلة النضج، كاعتماد الرأسمال اللامادي كمعيار

أساسي في وضع السياسات العمومية، وجعل صيانة كرامة المواطن الهدف من

كل الإصلاحات السياسية والاجتماعية، والمبادرات التنموية، وضرورة القيام بإصلاح جوهري لقطاع التعليم، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب.

ومن المؤكد أن هذا الملتقى، الذي تلتئم فيه الحكومة ومؤسسات وطنية ودولية مرموقة وثلة من الخبراء والفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين من مختلف المجالات، سيمكننا من فتح نقاش وطني مثمر حول واقع وآفاق تطور نموذجنا التنموي، والخروج بتوصيات عملية تكون في مستوى طموح بلادنا إلى مستقبل أفضل، وتطلعات عاهلنا المفدى بتبوء بلادنا المكانة التي تستحقها بين البلدان الصاعدة.

السيدات والسادة،

من أجل مقارنة أفضل للموضوع الذي نتدرسه في هذا الملتقى، لابد من

توضيح بعض المفاهيم.

فالنموذج التنموي يتضمن مفهومًا شاملاً للتنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية، والهوياتية،...، في حين أن نموذج النمو، الذي يشكل مكوناً أساسياً للنموذج التنموي، يتعلق بالنموذج المتبع لتحقيق النمو سواء على مستوى دعم العرض أو الطلب.

ولابد من التأكيد هنا، بأن الهدف الأساسي لكل نموذج تنموي هو توفير ظروف العيش الكريم لكل المواطنين في وطن تسود فيه روح التعايش والعدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص، والأمن، والاستقرار، وضمان الحقوق الأساسية.

وهذا يقودنا إلى التساؤل، هل يوجد معيار عالمي موحد للنموذج التنموي الذي يؤهل لحمل صفة اقتصاد صاعد؟

وماذا نعني باقتصاد صاعد؟

وفي هذا الإطار، لا يمكن الحديث عن نموذج تنموي وحيد وموحد ولا عن مفهوم محدد لاقتصاد صاعد.

وقد أكد ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الـ 61
لثورة الملك والشعب، حيث قال جلالتة " معروف أنه ليس هناك نموذج محدد
للدول الصاعدة. فكل بلد يواصل مساره التنموي الخاص، حسب موارده
البشرية والاقتصادية والطبيعية، ورصيده الحضاري، وحسب العوائق
والصعوبات التي تواجهه".

ومن هذا المنطلق، فالمؤسسات الدولية تتوفر على مفاهيم مختلفة وعلى
معايير محددة لكل مؤسسة لتصنيف الاقتصادات الصاعدة. لكن في المقابل،
هناك معايير متوافق بشأنها بخصوص مفهوم الاقتصاد الصاعد منها: نمو قوي
يتجاوز المعدل العالمي، دخل فردي يتجاوز المعدلات المسجلة بالدول الأقل
تقدما، اندماج كبير في الاقتصاد الدولي، وتوفير الاستقرار السياسي
والمؤسسي، والتركيز على التصنيع، وإعطاء الأولوية في السياسات العمومية
لتأهيل الرأسمال البشري.

السيدات والسادة،

قبل الحديث عن آفاق تطوير وتجديد نموذجنا التنموي من أجل ولوج بلادنا نادي الاقتصاديات الصاعدة، لابد من الوقوف على المكتسبات التي تم تحقيقها خلال السنوات الماضية، بقيادة ملكية رشيدة، والتي تُوجت بوضع أسس نموذج متكامل يبنى على تطوير الاقتصاد، والتنمية البشرية، وتوطيد قيم الانفتاح والتسامح.

ومن بين المبادرات الملكية الهامة التي تساهم في توطيد مسار بلادنا للدخول لمصاف الدول الصاعدة:

1. ترسيخ المسار الديمقراطي لبلادنا من خلال تنفيذ إصلاحات

سياسية عميقة تُوجت بدستور 2011.

2. تعزيز الحريات العامة والفردية، وإدماج المرأة في التنمية، وإعطاء

مكانة خاصة للمجتمع المدني.

3. إطلاق استراتيجيات قطاعية واعدة في الفلاحة والصناعة

والسياحة واللوجستيك والطاقات المتجددة والصيد البحري

والصناعة التقليدية،...

4. مواصلة سياسة الأوراش الكبرى خاصة في مجالات التجهيزات

الأساسية من طرق وطرق سيارة وموانئ ومطارات،....

5. إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بفلسفة ترمي إلى محاربة الفقر

والهشاشة والنهوض بالملكون البشري.

6. تطوير منظومة الحماية الاجتماعية والتضامنية.

7. تنوع الشراكات الدولية مع المجموعات الاقتصادية، والبلدان الصاعدة

(إفريقيا، دول مجلس التعاون الخليجي، روسيا ، الصين والهند).

8. إطلاق ورش الجهوية الموسعة كرافعة لانبثاق أقطاب جهوية

تنافسية، وأرضية لتنمية مجالية متوازنة.

وهذه كلها مكتسبات مكنت بلادنا من نتائج ومؤشرات هامة على

المستويين الاقتصادي والاجتماعي، تمثلت في تحقيق نسب نمو مرتفعة وقارة،

والحفاظ على التوازنات الكبرى، رغم تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، إضافة إلى تراجع نسب الفقر والبطالة.

وهكذا تمت مضاعفة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية بين سنتي 2003 و2015، حيث انتقل من 498 مليار درهم إلى 995 مليار درهم سنة 2015 . ومن المرتقب أن يتجاوز مستوى الناتج الداخلي الخام عتبة 1000 مليار درهم سنة 2016.

كما تم تحقيق جل أهداف الألفية للتنمية، وتم تقليص نسبة الفقر (أقل من 2,15 دولار أمريكي في اليوم) من 15,3% سنة 2001 إلى 4,2% سنة 2014، علما أنه تم القضاء بشكل كلي على معدل الفقر لأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم لكل شخص. وتم تقليص نسبة البطالة من 12,8% سنة 2000 إلى 9,7% سنة 2015، حيث تم إحداث أزيد من مليوني منصب شغل برسم هذه الفترة.

السيدات والسادة،

إذا كانت بلادنا قد خت خطوات كبيرة وهامة في مسار توطيد نموذج تنموي قوي ومتوازن وتحظى باعتراف دولي متواصل بالجهود المبذولة و النتائج المحققة، فإننا واعون بالمقابل بأن هناك بعض نقط الهشاشة التي تحول دون انتقال بلادنا إلى مستوى أعلى في مجال النمو الاقتصادي، يؤثر بشكل أقوى على خلق فرص الشغل خاصة لدى الشباب، ويساهم في تهمين التماسك الاجتماعي.

يضاف إلى ذلك، استمرار هشاشة النسيج الصناعي والمقاولاتي، رغم أن بلادنا خت خطوات جبارة في مجال تطوير المهن العالمية للمغرب وفي مقدمتها قطاع السيارات والطائرات والخدمات المرحلة. كما أن بلادنا لم تستثمر كل الهوامش المتاحة على مستوى اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها مع العديد من الدول، وهو ما يطرح إشكالية ضعف تنافسية صادراتنا.

والحديث عن نقط الهشاشة التي لازال يعاني منها نموذجنا التنموي أو بالأحرى نموذج النمو على مستوى إحداث الثروة، يقودنا إلى ما أشار إليه جلالة الملك في خطبه السامية الأخيرة حول استمرار التفاوتات المجالية

والاجتماعية، حيث قال جلالتة في خطابه السامي بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش المجيد " لأن كل ما تم إنجازه، على أهميته، يبقى غير كاف لبلادنا، ما دامت هناك فئة تعاني من ظروف الحياة القاسية، وتشعر بأنها مهمشة، رغم كل الجهود المبذولة".

السيدات والسادة،

لا يمكن تحليل مدى نجاعة نموذجنا التنموي الحالي و مدى قابليته للاستمرار، بمعزل عن السياق العالمي و الإكراهات المرتبطة بالتحويلات العميقة التي يعرفها العالم ما بعد الأزمة.

فالتحول التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم، أحدث تحولات عميقة في جوهر تصورنا لمفهوم النمو، وأصبحت صناعة القرار الاقتصادي مهمة بالغة التعقيد، تحفها الضبابية وعدم اليقين فيما يخص مسارات النمو واتجاهات الأسواق، فضلا عن تشابك العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد واختيارات المستثمرين، فقد خلصت دراسة أمريكية حديثة إلى أن 60% من نوعية المهن التي ستمارس في أفق سنة 2030، لا وجود لها حاليا.

وفي إطار هذه التحولات، أصبح الهاجس الأمني عاملا حاسما في أداء أي اقتصاد، في وقت تستفحل فيه ظاهرة الإرهاب العابر للحدود و تستعر فيه الصراعات الجيوسياسية التي تغذيها النزاعات الطائفية و المذهبية. كما أن الترابط الكبير بين الأسواق المالية الدولية وحرية الحركة غير المسبوقة التي أصبحت تتمتع بها رؤوس الأموال يشكلان عاملا مساهما في عدم الاستقرار المالي والإقتصادي، كما أثبتت ذلك الأزمة العالمية الأخيرة التي لازالت تداعيتها تعيق عودة الاقتصاد العالمي إلى مستويات نموه السابقة.

ومما لاشك فيه أن رفع رهان تأهيل بلادنا لدخول نادي الاقتصادات الصاعدة يستند إلى تفعيل مجموعة من الدعامات:

1. تسريع التحول الهيكلي لاقتصادنا الوطني، تحتل فيه الصناعة مكانة الصدارة، ويتدمج القطاع غير المنظم في الدورة الاقتصادية.
2. تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال تحسين الإنتاجية عبر توجيه الجهود الاستثماري نحو القطاعات ذات المردودية العالية، وتطوير مجموعات ومقاولات قوية وتنافسية وقادرة على استيعاب الطلب المتزايد

على الشغل، وكذا ربط الاستثمارات العمومية بمردوديتها الاقتصادية والاجتماعية.

3. استثمار الرأسمال اللامادي، من خلال تأهيل الرأسمال البشري عبر

مباشرة إصلاحات عميقة لقطاعي التعليم والصحة، وتشجيع الابتكار والبحث العلمي، وتهيئة الرصيد التاريخي وتعزيز الإبداع الثقافي والفني.

4. إرساء آليات الحكامة المؤسساتية، ويأتي على رأسها التفعيل السريع

للجهوية باعتبارها مرتكزا أساسيا لتحقيق الإلتقائية والنجاعة على مستوى كل الاستراتيجيات والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

5. ضرورة تحقيق التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي، وتقليص الفوارق

الاجتماعية والمجالية، والنهوض بمستوى عيش المواطنين في المناطق النائية والمهمشة.

السيدات والسادة،

بقدر حرصي على المساهمة في النقاش حول هذا الموضوع الهام بالنسبة لمستقبل بلادنا، فإني متأكد بأن الاقتراحات والتوصيات التي ستنبثق عن عذا الملتقى، ستشكل لامحالة أرضية لكل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، بهدف بلورة التصور المستقبلي للنموذج التنموي المغربي، وصياغة وتفعيل الاستراتيجيات الكفيلة بتجديده وتطويره ومواجهة العراقيل والتحديات التي تواجهه، بما يضمن تأهيل بلادنا للولوج النهائي لنادي الدول الصاعدة.

أتمنى لكم التوفيق في عملكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.